تقارير غربية تشير الى ان الصاروخ الباليستيكي العراقي الجديد ذي المدى المتوسط (٢٠٠٠ كيلومتر) من طراز «العابد»، ربما يتمتّع بدقّة أعلى في الاصابة ممّا كان مفترضاً في السابق (**التقرير**، لندن، ١ ـ ١٥/٣/١٩٩٠). وأثارت مختلف هذه التطوّرات في الاذهان احتمال ان تلجأ اسرائيل الى توجيه ضربة الى المنشآت العسكرية او المصانع العراقية، على غرار ما فعلته ضد المفاعل النووي قرب بغداد في العام ١٩٨١، لتحطيم القدرة الاستراتيجية العراقية. لذلك السبب، صرّح الرئيس العراقي صدام حسين، في الاول من نيسان (ابريل)، بأن العراق لديه القدرة على جعل «النار تلتهم نصف اسرائيل» بواسطة اسلحة كيميائية «ثنائية» تمّ تطويرها خلال السنة الاخيرة من حرب الخليج (**الحياة**، ٣/٤/١٩٩٠). وأضاف، ان العراق ليس بحاجة الى القوة الذرية العسكرية، لأنه يمتلك ترسانة كيميائية سيردّ بها على أي هجوم نووي. وبعد مرور يوم على اصدار هذا التصريح، أطلقت اسرائيل قمرها الاصطناعي الثاني «افق ـ ٢». تكمن اهمية اطلاق القمر «افق ـ ٢»، في هذا المجال، بأنه يكرس نشوء ميزان نووي ـ كيميائي ـ صاروخي بين اسرائيل والعرب، او بين اسرائيل والعراق تحديداً. وقد سبق للاتحاد السوفياتي ان عبّر عن رأيه بأن اطلاق القمر «افق ـ ١»، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، هو الذي اخلّ بالميزان الاقليمي اصلاً ودفع العرب الى تطوير قدرات مماثلة (**الحياة**، ٢٢/١٢/١٩٨٩). ويأتي ذلك وسط تخوّف القادة الاسرائيليين من تآكل تفوّقهم التقليدي على العرب، بفضل نمو القوات التقليدية، وغير التقليدية، لدى دول مثل العراق وسوريا (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/٤/١٩٩٠؛ **وجينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٣/١٩٩٠).

عبّر المسؤولون الاسرائيليون عن توازن الردع الناشيء في ردودهم على التحذير الذي أطلقه الرئيس العراقي في مطلع نيسان (ابريل)، حيث أكد رئيس الاركان شومرون قدرة بلاده على ردع أي هجوم كيميائي عراقي، محذراً من توجيه ضربة «كاسحة ومؤلمة» الى العراق انتقاماً (**الحياة**، ٧ ـ ٨/٤/١٩٩٠). وأوضح كذلك ان اسرائيل تعتمد على قدراتها الهجومية المتطوّرة جداً، ورادعها الاستراتيجي، ودفاعها المدني. وفي هذه الاثناء، صرّح خبراء اسرائيليون، صراحة، بضرورة تحديد «الخطوط الحمر»، بحيث يتمّ توضيح الممارسات العراقية التي سوف ترد عليها اسرائيل عسكرياً. ودعا بعض هؤلاء الى توجيه ضربة وقائية الى العراق، في حال استمراره في تطوير الاسلحة الكيميائية والنووية، والى تبنّي سياسة الردع النووي العلني المضاد (**المصدر نفسه**، ٦/٤/١٩٩٠).

وفيما ترتسم معالم سياسة الردع الاستراتيجي الجديدة، وبغض النظر عن العقيدة المحدّدة التي ستتمخّض عنها، فان العناصر المادية للميزان الاستراتيجي تستمر بالتراكم والتطوّر. فقد كشفت «وكالة الدفاع للاستخبارات» الاميركية عن قناعتها بأن اسرائيل تمتلك ٥٠ صاروخاً من طراز «اريحا ـ ١»، ومئة صاروخ من النموذج «اريحا ـ ٢»، علاوة على ٢٠٠ رأس نووي وعدد غير محدّد من الرؤوس الكيميائية (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٥/١١/١٩٨٩). وفي المقابل، أجمعت الاوساط الغربية على وجود حوالى ألف صاروخ باليستيكي لدى العراق، من اوزان ومسافات متفاوتة (**الحياة**، ٣/٤/١٩٩٠). أمّا التطوّر الاخير اللافت في هذا المجال، فهو احتمال ان يكون العراق قد سعى الى الحصول على مدفع جبّار قادر على اطلاق القذائف الثقيلة لمسافات تزيد على عدة مئات من الكيلومترات. فقد صادرت السلطات البريطانية، في مطلع نيسان (ابريل)، أنابيب فولاذية عدة زعمت انه يمكن تحويلها الى مدفع يبلغ طوله حوالى ٤٠ متراً. واذا صحّ ذلك، فان العراق ربّما قصد اكتساب القدرة على ضرب اسرائيل برؤوس متفجّرة قد يصل عيارها الى ألف ميليمتر، أو لعلّه أُريد للمدفع ان يعمل كمنصة اطلاق الصواريخ الباليستيكية لتحسين دقتها ومداها (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٩٠). وممّا يزيد مصداقية هذه الاحتمالات هو مقتل الخبير الكندي جيرالد بول، في ظروف غامضة، في بروكسل، في أواخر آذار (مارس)، وهو صاحب تصميم المدفع الجبّار. وكانت الشركة التي يترأسها بول تتعامل مع العراق في مجال تطوير المدفعية، ممّا يشير الى احتمال ان يكون اغتياله تمّ بأيدٍ اسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٦/٤/١٩٩٠).

د. يزيد صايغ